EP

الأمم المتحدة

UNEP/GC.25/INF/20

Distr.: General
12 November 2008

Arabic
Original: English

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدورة الخامسة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

نيروبي، ١٦ - ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩

البند ٤ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا السياسة العامة: الإدارة البيئية الدولية

الإدارة البيئية الدولية

تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: استراتيجية مراقبة البيئة: رؤية ٢٠٢٠

مذكرة من المدير التنفيذي

موجز

أُعد هذا التقرير استجابة للفقرة ٧ من مقرر مجلس الإدارة ١/٢٤ ثالثاً، الذي طالب المدير التنفيذي بالتشاور مع الحكومات، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، والمؤسسات المالية بما في ذلك مرفق البيئة العالمية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والأوساط العلمية، بما في ذلك نظم المراقبة العالمية وشركاء آخرين، بُغية مواصلة تحسين استراتيجية المراقبة البيئية المقترحة، وطلب كذلك إلى المدير التنفيذي تقديم تقرير إلى مجلس الإدارة في دورته الخامسة والعشرين مع اقتراح منقح ينبغي أن يتضمن مكون تقديرات التكلفة للعمل المقترح لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١.

ويقدم هذا التقرير استراتيجية المراقبة البيئية المستكملة كعنصر متكامل لتنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب). وتركز الاستراتيجية المنقحة والمستكملة في المقام الأول على بناء القدرات لتقديم معلومات بيئية من أجل وضع السياسات وصنع القرار. وتأخذ الاستراتيجية في اعتبارها التعليقات الواردة من العملية التشاورية وتوضح كيف أنها تدعم تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات ومبادرة "توحيد الأداء" على المستوى الوطني. وتشمل الاستراتيجية أيضاً تقديراً إرشادياً للتكلفة.

* UNEP/GC.25/1.

030109 K0842581

لدواعي الاقتصاد في النفقات طُبعت نسخ محدودة من هذه الوثيقة، ويرجى من المندوبين التفضل بإحضار نسخهم للاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

أولاً – الخلفية: العلوم البيئية لأغراض التنمية

ألف – الإتساق والإصلاح على نطاق منظومة الأمم المتحدة: دور العلوم البيئية

١ – اعترفت الحكومات في القمة العالمية عام ٢٠٠٥ بأن الإتساق المُعزز على نطاق منظومة الأمم المتحدة أمر حيوي لبلوغ الأهداف الإنمائية. وفي هذا السياق، حددت أيضاً الحاجة إلى أنشطة بيئية أكثر كفاءة في إطار منظومة الأمم المتحدة.(١) ويتمثل أحد مجالات الاهتمام الرئيسية في الحاجة إلى معارف علمية بيئية معززة، وإلى التقييم. وكان هناك تسليم أيضاً بأن العلوم والتكنولوجيا البيئية تعد حيوية.(٢) وينصب تركيز القمة على ضرورة تعزيز المعارف العلمية البيئية في سياق التنمية والإتساق على نطاق المنظومة، حيث إن تقاسم المعارف يشجع على القيام بعمل منسق.

٢ – وكمتابعة للقمة، استهل رئيس الجمعية العامة عملية تشاورية غير رسمية بشأن الهيكل المؤسسي للأنشطة البيئية في الأمم المتحدة. وأثناء المشاورة، بدا بوضوح أن هناك تأييداً واسعاً بين الدول الأعضاء لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) ودوره التنسيقي في القضايا البيئية، بما في ذلك تعزيز القدرة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولا سيما أنشطته الخاصة بالتقييم والإنذار المبكر.(٣) واعتبر تطوير المراقبة البيئية، وعملية توقعات البيئة العالمية الخاصة باليونيب، وأعمال الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ مواضيع تستحق المزيد من البحث.

٣ – وتم أيضاً بحث السؤال عن كيفية تطوير قدرة علمية وتحليلية أقوى على رصد الاتجاهات البيئية الحرجة وتقييمها والإبلاغ عنها من جانب الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام والمعني بالاتساق على نطاق المنظومة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة. والتحدي الرئيسي أمام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه البرنامج الملتزم بإصلاح الأمم المتحدة، هو العمل كآلية للمجتمع الدولي من أجل الإنذار المبكر في مجال البيئة، ورصد حالة البيئة العالمية وتقييمها والإبلاغ عنها كما أوصى بذلك الفريق الحكومي الدولي. وتتطلب سرعة تقديم المعلومات عن الاتجاهات البيئية الحرجة وجود بنية تحتية للمعلومات يمكن أن تدعم مثل هذه العملية. ولم تتوفر بعد مثل هذه البنية الأساسية في أنحاء كثيرة من العالم. ولهذا أوصى الفريق الحكومي الدولي بأنه يمكن تعزيز دور اليونيب في هذا المجال عن طريق نظام للشبكات يستعين بالهيئات القائمة، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية ومراكز الامتياز، والوكالات المتخصصة، والهيئات الفرعية العلمية المنشأة بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٤ – وفي عام ٢٠٠٢، اعترف مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (ويشار إليه فيما بعد باسم "المجلس/المنتدى") بأن التعقيد المتزايد للتدهور البيئي يتطلب قدرة معززة على التقييم العلمي والرصد وتزويد الحكومات بإنذارات مبكرة.(٤) ولتلبية هذه الحاجة، استهل المجلس/المنتدى عملية تشاورية على نطاق واسع بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

---

(١) قرار الجمعية العامة ٦٠/١ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الفقرة ١٦٩.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ٦٠.

(٣) ترد مداولاته في تلخيص الرئيسين المشاركين.

(٤) أنظر الفقرة ٨ (هـ) من تقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بالإدارة البيئية الدولية، كما اعتمد في المقرر د.إ – ١/٧.

٥ - وكان هناك اعتراف أثناء العملية التشاورية بأن معرفة التغيرات البيئية الحالية والمتوقعة في المستقبل تعد حيوية بالنسبة لصنع القرار البيئي، بما في ذلك إدراج الشواغل البيئية في سياق التنمية. وكان هناك اعتراف كذلك بأن مثل هذه المعرفة مطلوبة للتعبير عن أوجه الإتساق بين البلدان، وبين التحديات البيئية، وبين البيئة والتنمية. ويلزم تعاون محسن وأوجه تآزر بين الحكومات، وهيئات الأمم المتحدة، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والمنتديات البيئية الإقليمية، وبين المؤسسات العلمية والأكاديمية، إلى جانب تعزيز الربط الشبكي بين المؤسسات الوطنية والإقليمية وذلك من أجل تلبية مجموعة الاحتياجات الأساسية التالية:

(أ) قدرات وطنية معززة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على جمع البيانات وتحليلها وعلى الرصد البيئي والتقييم المتكامل؛

(ب) بيانات ومعلومات محسنة كماً وكيفاً ومفيدة عملياً وقابلة للتبادل ويسهل الوصول إليها عن معظم القضايا البيئية، بما في ذلك عن الإنذار المبكر المتعلق بالكوارث الطبيعية؛

(ج) تفاعل معزز بين العلوم والسياسات، ولا سيما عن طريق تعزيز مصداقية التقييمات البيئية، وتقديمها في الوقت المناسب، ومشروعيتها، وصلاحيتها والتكامل فيما بينها لتجنب إرهاق الأوساط العلمية والسياسية بعمليات متعارضة.

٦ - وقد وضعت استراتيجية المراقبة البيئية كرد مقترح على الاحتياجات السابق ذكرها. ويتناول هذا التقرير العملية التشاورية التي جرت في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ لمواصلة تحسين الاستراتيجية، ولا سيما عن طريق تعزيز نطاق ومضمون صيغتها المنقحة من خلال تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وعلاقتها بخطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات، ومبادرة "توحيد الأداء"؛ ونهجها الوظيفي ومكوناتها، وتقديرات التكلفة. ويرد الإجراء المقترح في الوثيقة UNEP/GC.25/3 عن الإدارة البيئية الدولية.

باء - العملية التشاورية للمراقبة البيئية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨

٧ - قدم الاقتراح الأول عن المراقبة البيئية إلى المجلس/المنتدى في دورته الثالثة والعشرين، في شباط/فبراير ٢٠٠٥.[٥] وطلب المجلس/المنتدى إلى المدير التنفيذي صياغة الاقتراح بالتشاور مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين.[٦] وقامت الحكومات والشركاء بإعداد واستعراض اقتراح مستكمل واستبيان عن طريق المذكرات الخطية والمشاورات. وعرض الاقتراح المستكمل الناتج عن ذلك[٧] هيكل نظام للمراقبة البيئية أيده مجلس إدارة اليونيب في دورته الاستثنائية التاسعة في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وأعرب الممثلون بعد ذلك عن رأي مفاده أن نظام المراقبة البيئية يتطلب مزيداً من التحسين قبل أن يتسنى تقديمه للموافقة عليه من مجلس الإدارة. ولكن في الوقت نفسه، رأى ممثلون آخرون أن أهمية بناء القدرات والدعم التكنولوجي في المجالات الموضحة تحت المراقبة البيئية تقتضي عدم

(٥) أنظر الوثيقة UNEP/GC.23/3، والمرفق الثاني للوثيقة UNEP/GC.23/INF/18.

(٦) مقرر مجلس الإدارة ١/٢٣.

(٧) أنظر الوثيقة UNEP/GCSS.IX/3/Add.2.

مواصلة بحثها من جانب نظام المراقبة البيئية. وأعطيت أولوية عليا لبناء القدرات والدعم التكنولوجي في الاستراتيجية المستكملة.

٨ - وعقد المدير التنفيذي مشاورة أخرى متعددة أصحاب المصلحة مع الشركاء المهتمين والوكالات (على النحو المبين في العنوان الشبكي http://www.unep.org/scienceinitiative) واقترح، بناء على هذه المشاورات، تحويل التركيز في اقتراح المراقبة البيئية من نظام إلى استراتيجية متعددة السنوات حتى عام ٢٠٢٠. وقدمت الاستراتيجية إلى المجلس/المنتدى في دورته الرابعة والعشرين، في شباط/فبراير ٢٠٠٧. واستجابة لذلك، وافق المجلس/المنتدى على المقرر ١/٢٤ ثالثاً الذي طالب المدير التنفيذي بإجراء مشاورات موسعة بُغية مواصلة تحسين استراتيجية المراقبة البيئية المقترحة كجزء لا يتجزأ من الرؤية الاستراتيجية الأوسع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتقديم تقرير إلى مجلس الإدارة في دورته الخامسة والعشرين مع اقتراح منقح ينبغي أن يتضمن عنصر تقديرات التكلفة للعمل المقترح في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

جيم - نتائج العملية التشاورية بشأن المراقبة البيئية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨

٩ - أجرى المدير التنفيذي في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ مزيداً من المشاورات متعددة أصحاب المصلحة مع الحكومات، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، والمؤسسات المالية بما فيها مرفق البيئة العالمية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والمجتمع العلمي بما في ذلك نظم الرصد العالمية والشركاء الآخرين بُغية زيادة تحسين الاستراتيجية.

١٠ - وتم الاتصال بأكثر من ٤٠٠ حكومة ومؤسسة لتقديم آرائها، إلى جانب تلقى ٥٣ مذكرة. وأجرى تحليل مفصل للتعليقات المتلقاة، أنظر العنوان الشبكي http://www.unep.org/scienceinitiative) من مختلف أصحاب المصلحة أبرز النقاط الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي لاستراتيجية المراقبة البيئية أن تتسق مع الأهداف، والنواتج المتوقعة، والهيكل التنظيمي لتنفيذ الأولويات الموضوعية الشاملة الست المبينة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينبغي أن تقدم الاستراتيجية المعارف العلمية والتقييمات المطلوبة لشعب اليونيب من أجل تنفيذ الأولويات الموضوعية الشاملة الست، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات التي عبرت عنها الحكومات في هذا الصدد. وينبغي أن تكون للاستراتيجية صلات واضحة مع تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال والدول الجزرية الصغيرة؛

(ب) ينبغي وضع الاستراتيجية بحيث تكون على علم بالروابط بين البيئة والتنمية المستدامة وينبغي أن تكون استراتيجية تدريجية متعددة السنوات؛

(ج) ينبغي أن تستفيد الاستراتيجية من المزايا النسبية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجالي العلوم البيئية والتقييمات بالنسبة للكيانات ذات الصلة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة القيام بدور تنسيقي وتكاملي وألا يكرر جهود الآخرين في هذه المجالات؛

(د) يجب على اليونيب تحديد الثغرات في العلوم البيئية والتقييمات على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية ويساعد على بناء قدرات علمية وقدرات أخرى ملائمة لسد الثغرات. ويجب على اليونيب أن يضيف قيمة إلى جهود الآخرين؛

(هـ) يجب على الاستراتيجية أن تدعم المعارف والممارسات المتعلقة بالبيئة والخاصة بالجماعات الأصلية والنساء والفقراء. وينبغي إعطاء أولوية عالية لتعزيز معارفهم وزيادة وعيهم عند وضع وتنفيذ الاستراتيجية. وينبغي مراعاة آثار التغيرات البيئية على تلك القطاعات عند وضع الاستراتيجية؛

(و) ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إقامة آلية داخلية على نطاق البرنامج لتنفيذ الاستراتيجية، مع توفير موارد بشرية وموارد أخرى كافية. وقد يتطلب وضع وتنفيذ الاستراتيجية كياناً داخلياً متفانياً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وينبغي تقييم القدرة الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتعزيزها حسب الضرورة؛

(ز) يجب على اليونيب وضع وتنفيذ خريطة طريق ومؤشرات محددة للنتائج المراد تحقيقها؛

(ح) يجب على اليونيب وضع تقديرات لتكلفة تنفيذ الاستراتيجية في نطاق البارامترات العامة لبرنامج العمل (٢٠١٠-٢٠١١). ويجب الحصول على الموارد الضرورية وتخصيصها بوضوح لتنفيذ الاستراتيجية.

دال - الخطة المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدماج استراتيجية المراقبة البيئية

١١ - أسندت المسؤولية الرئيسية عن البيئة في إطار منظومة الأمم المتحدة إلى اليونيب، كما أكد ذلك قرار الجمعية العامة ١٩٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد طلب مجلس الإدارة في مقرره ٩/٢٤ إعداد استراتيجية متوسطة الأجل لليونيب للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، تنطوي على رؤية محددة وواضحة وأولويات وتدابير تتعلق بالآثار وآلية قوية لتقوم الحكومات باستعراضها.

١٢ - واستجابة لذلك، أعد المدير التنفيذي الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (وفقاً لمقرر مجلس الإدارة د.إ -٣/١٠) على أساس الأولويات الموضوعية الشاملة الست. وفي الوقت نفسه، ظل الهيكل التشغيلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دون تغيير إلى حد كبير واعتمد نهج خاص بإدارة المصفوفة. ويهدف هذا النهج إلى تعزيز الإدارة القائمة على النتائج، وزيادة مساءلة الإدارة عن تنفيذ البرنامج واستخدام الموارد، وفي الوقت نفسه ضمان أن تعود الدراية الموضوعية ذات الصلة بالفائدة على برنامج العمل بأكمله.

١٣ - ويتطلب تنفيذ الأولويات الموضوعية الشاملة الست[٨] دراية عبر طائفة من التخصصات الوظيفية، مثل العلوم البيئية، والاقتصاديات، والقانون، والاتصال. وقد وضعت الاستراتيجية المنقحة هذه التغييرات البرنامجية في الاعتبار بالكامل وأُعيد تصميم الاستراتيجية لضمان ملاءمتها لهيكل المصفوفة الجديدة. وسوف يركز اليونيب على الأولويات الموضوعية الشاملة الست من خلال برنامج عمله عن طريق الاستعانة بقدرة ودراية الشعب والمكاتب الإقليمية التابعة له.

١٤ - وتشكل العلوم والتقييمات البيئية جوهر اختصاص ومسؤولية اليونيب. وسوف تكون المعلومات العلمية والعمل المتعلق بالتقييم مكوناً أساسياً في جميع الأولويات الموضوعية الشاملة الست وسوف تدعمها البيانات ذات الصلة والموثوق بها والموقوتة والتي تعد أساسية لضرورة قياس التغير البيئي. وهذا بدوره يتوقف على دعم التكنولوجيا، وبناء القدرات، والربط الشبكي، والشراكات الاستراتيجية. وسوف يوفر تنفيذ استراتيجية المراقبة البيئية الإرشادات الاستراتيجية لتنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل عن طريق إدماج التقييم العلمي في صلب الأولويات الموضوعية الشاملة الستة وذلك لتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وإيجاد اتساق أكبر في عمل التقييم العلمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ثانياً – استراتيجية المراقبة البيئية المنقحة

١٥ - صُممت الاستراتيجية لتحقيق هدفها الأولي وهو إيجاد بنى تحتية مؤسسية وعلمية وتكنولوجية معززة وقدرات على التعاون لإبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض وتقديم بيانات ومعلومات بيئية موقوته ودقيقة وموثوق بها وذات صلة ومتسقة على نطاق الأولويات الموضوعية الشاملة الست للاستراتيجية المتوسطة الأجل، ومراعاة الأولويات الوطنية في إطار مبادرة "توحيد الأداء".

١٦ - وتقوم الاستراتيجية على خمسة مكونات وظيفية مترابطة:

(أ) بناء القدرات والدعم التكنولوجي؛

(ب) التقييم؛

(ج) الإنذار المبكر والرصد والمراقبة؛

(د) المؤشرات البيئية، ودعم البيانات، وتقاسم المعلومات؛

(هـ) الربط الشبكي والشراكات.

١٧ - وترد أدناه مكونات الاستراتيجية الخمسة بمزيد من التفصيل. والأهداف الخاصة والمحددة زمنياً موضحة في كل مكون وظيفي ومبينة في الشكل البياني بالمرفق الأول. ويجب للعلوم والتقييمات الصحيحة وتطوير القدرات في إطار الاستراتيجية أن تستجيب للاحتياجات التي عبرت عنها الحكومات، في حدود الموارد المتاحة لفهم أسباب وعواقب الظواهر البيئية، مع وضع أولويات

(٨) حددت الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ الأولويات الموضوعية الشاملة الست التالية: تغير المناخ؛ الكوارث والصراعات؛ إدارة النظم الايكولوجية، الإدارة الفعّالة للبيئة؛ المواد الضارة والنفايات الخطرة؛ كفاءة استخدام الموارد - الاستهلاك والإنتاج المستدامان.

للسياسات، وتحديد الدعم التكنولوجي وبناء القدرات الوطنية، وتصميم التدخلات البرنامجية وفقاً لخطة بالي الاستراتيجية ومبادرة "توحيد الأداء". ويتطلب تنفيذ استراتيجية المراقبة البيئية التزاماً جماعياً من جانب الحكومات والشركاء، إلى جانب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبلدان الشمال، وبلدان الشمال والجنوب. ويسترعى الاهتمام إلى الروابط بين استراتيجية المراقبة البيئية وخطة بالي الاستراتيجية، وخاصة القسم واو عن المعلومات من أجل صنع القرار.

ألف – بناء القدرات ودعم التكنولوجيا

١٨ – هدف الاستراتيجية الأول هو بناء قدرة مؤسسية وتكنولوجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لجمع البيانات والمعلومات البيئية وإدارتها وتحليلها وتوزيعها من أجل صنع القرار دعماً للأهداف الإنمائية الوطنية. وسوف يسهم الهدف الاستراتيجي والأنشطة البرنامجية المخططة في تنفيذ الأجزاء ذات الصلة من خطة بالي الاستراتيجية، ولا سيما القسم واو من الفصل الرابع عن المعلومات من أجل صنع القرار ودور العلم، والرصد والتقييم. وسوف يتحقق الهدف وفقاً للغايات الرئيسية الثلاث المبينة أدناه.

١ – تعزيز البنى الأساسية الوطنية للمعلومات البيئية والقدرات

١٩ – الغاية الأولى هي دعم تعزيز البنى التحتية للمعلومات البيئية والقدرات عند الطلب ورهناً بالموارد المتاحة. وهذه غاية رئيسية تتعلق بالقسم واو من خطة بالي الاستراتيجية وتوضح أنواع التدخلات لتطوير القدرات التي ستتم على المستوى الوطني في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل، كجزء من مبادرة "توحيد الأداء".

٢٠ – يعزز الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢) الحاجة إلى زيادة الاتساق البرنامجي لعمليات الأمم المتحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ودعم هذه الزيادة باعتبارها الأداة الرئيسية لكفاءة وفعالية تنسيق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٢١ – وتطالب خطة بالي الاستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتعزيز إشراك البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في مجالات دعم التكنولوجيا وبناء القدرات التي أظهر فيها اليونيب ميزة نسبية ودراية فنية. ويجب لمشاركة اليونيب على المستوى القطري أن تستند إلى الأولويات الوطنية والإقليمية وتراعي التزامات الحكومات الوطنية فيما يتعلق بالاتفاقات الدولية.

٢٢ – وتؤكد الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠–٢٠١٣ جملة أمور من بينها أن هذا البرنامج سوف يركز على دعم تحقيق أهداف خطة بالي الاستراتيجية بدرجة كبيرة. وسوف يتواصل التنفيذ المعزز عن طريق عدد من العمليات والشراكات التي تشمل:

(أ) تعزيز دور المكاتب الإقليمية لتيسير الدعم المتكامل للبلدان على نطاق اليونيب وربط أنشطته بصورة أفضل على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية؛

(ب) زيادة مشاركة اليونيب في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والسعي لتعزيز مكون الاستدامة البيئية في الوثائق القطرية للأمم المتحدة، أي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛[٩]

(ج) استحداث أدوات وتدريب على الاستدامة البيئية لكيانات الأمم المتحدة الأخرى؛

(د) العمل مع المنسق المقيم للأمم المتحدة ومن خلاله، والقيام بدور نشط في فرق الأمم المتحدة القطرية والمجموعات ذات الصلة المشتركة بين الوكالات؛

(هـ) تعزيز الشراكة بين اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٣ - وتعد المكونات الوظيفية لاستراتيجية المراقبة البيئية أساسية من أجل بناء القدرات الوطنية لتقديم معلومات بيئية لغرض وضع سياسات وصنع القرار لتلبية الأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية. وعلى سبيل المثال، في مجال تغير المناخ، فإن إدماج خطط التكيف، والتمويل، والإجراءات الوقائية الفعّالة من حيث التكلفة في العمليات الإنمائية الوطنية يجب أن تدعمه معلومات علمية، وتقييمات متكاملة عن أثر المناخ، وبيانات عن المناخ المحلي.

٢٤ - ومن المنظور القطري، سوف يعمل اليونيب كعضو في فريق الأمم المتحدة القطري لتنفيذ مكونات استراتيجية المراقبة البيئية ذات الصلة ضمن الإطار البرنامجي لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسوف يكون الهدف (أو الناتج الإطاري المقترح) هو بناء قدرات وطنية لوضع البيئة قيد الاستعراض، وهذا بطبيعته سوف يقتضي تحقيق أهداف محددة مثل:

(أ) تزويد الجمهور والحكومات وصانعي القرار بصورة منتظمة بمعلومات دقيقة وفي الوقت المناسب ويسهل الوصول إليها عن الوضع والتوقعات بالنسبة للبيئة؛

(ب) تيسير وضع مجموعة متفق عليها من المؤشرات البيئية الوطنية واستعراضها وتقديم تقارير بشأنها؛

(ج) تقديم إنذار مبكر عن المشاكل المحتملة والقضايا الناشئة؛

(د) الإبلاغ عن فعالية السياسات والبرامج الموضوعة للاستجابة للتغير البيئي، بما في ذلك التقدم نحو تحقيق المعايير والغايات البيئية والمساهمة في تقييم التقدم القطري نحو تحقيق الاستدامة البيئية (كما جاء في الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية)؛

(هـ) المساهمة في تقييم التقدم القطري لحماية التنوع البيولوجي والحفاظ على العمليات والنظم الأيكولوجية؛

(و) إنشاء آلية لإدماج المعلومات البيئية مع المعلومات الاجتماعية والاقتصادية، لوضع الأساس لإدراج الاعتبارات البيئية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل والمستدامة أيكولوجياً؛

---

(٩) سوف يحقق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عادة نتائج محددة بشكل عام تدعم الأولويات والغايات الإنمائية الوطنية. وتتحقق كل نتيجة من خلال تنفيذ عدة نواتج. وتتحقق النواتج عن طريق وكالات وبرامج الأمم المتحدة التي تتعهد بأموال وتعمل بالاقتران مع المؤسسات الوطنية.

(ز) تحديد الثغرات في معرفة الأوضاع والاتجاهات البيئية والتوصية باستراتيجيات للبحث والرصد لسد هذه الثغرات؛

(ح) الوفاء بالتزامات الإبلاغ البيئي الدولي؛

(ط) مساعدة صانعي القرار على إصدار أحكام مستنيرة عن العواقب البيئية العامة للسياسات والخطط الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٢٥ - ولبلوغ هذه الأهداف، تحتاج البنية التحتية للمعارف البيئية على المستوى الوطني إلى إدماج السياسات، والبيانات، ونظم المعلومات، والشبكات، والتكنولوجيات، والمنهجيات، والمؤسسات، والخبراء بطريقة متسقة وبناء القدرات داخل مؤسسات أصحاب المصلحة ذوى الصلة.

٢٦ - وإعداد خطة إشراك فريق الأمم المتحدة القطري وجهود استعراض العمل التحليلي القطري يعد نقطة بداية مثالية لبحث الحاجة إلى تقييم بيئي إضافي ودعم تدابير وضع الحالة البيئية قيد الاستعراض المستمر كعنصر أساسي لبلوغ الغايات والأولويات الإنمائية الوطنية.

٢٧ - ومن الواضح أن الاحتياجات الإنمائية القطرية تتباين، ونظراً لأن التقييم القطري المشترك إلى جانب الاجتماعات الاستراتيجية المشتركة لفرق الأمم المتحدة القطرية سوف تحدد هذه الاحتياجات عن طريق عملية تشاورية متعددة أصحاب المصلحة، فليس من الملائم إصدار حكم مسبق على نتيجة هذه العمليات. غير أنه استناداً إلى تحليلات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي تنفذ حالياً، وإلى عمليات التقييم المختلفة للاحتياجات، وخبرة اليونيب في تنفيذ برامج سابقة على المستوى القطري استجابة لطلبات من الحكومات، يمكن تحديد مجموعة عامة من الخدمات التي يمكن أن يقدمها اليونيب، بالتعاون مع شركائه الاستراتيجيين، لدعم مخرج إطاري يهدف إلى بناء القدرات الوطنية لإبقاء الحالة البيئية قيد الاستعراض. ويوضح الجدول ١ مجموعات الخدمات المقترحة هذه. وهي تشير إلى أنواع تدخلات تطوير القدرات التي يحتمل أن تظهر الحاجة إليها وحيث يقوم اليونيب بدور فيها.

٢٨ - غير أن مجموعة الخدمات سوف تقدم عن طريق فريق الأمم المتحدة القطري حيث يعمل اليونيب كعضو فيه ويقدم مساهمة مالية. ومن الواضح أن مجموعات الخدمات سوف تتباين من حيث المضمون والتكلفة على حد سواء، حسب حجم البلد ومستوى الدعم المطلوب لتطوير القدرات. وينبغي ملاحظة أن أي مجموعة للخدمات تعد مكوناً وحيداً لمجموعة خدمات على نطاق اليونيب تدعم تحقيق نواتج أخرى ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

الجدول ١

وصف مجموعات خدمات تطوير القدرات المطلوبة لتنفيذ المراقبة البيئية على المستوى الوطني

نتيجة الإطار: وضع إطار للسياسات التمكينية لدعم نظام فعّال للإدارة البيئية وحفظ النظام الأيكولوجي[١٠]

نتيجة الإطار: قدرة وطنية معززة لإبقاء الحالة البيئية قيد الاستعراض[١١]		
مجموعة الخدمات	وصف خدمات تطوير القدرات	النواتج
المجموعة- ١ (مشاركة أساسية أو أولية)	إدراج الاعتبارات البيئية في التقييم القطري المشترك في المرحلة التحضيرية للإطار؛ استعراض نظم الرصد البيئي القائمة؛ التدريب الأساسي على التقييم البيئي المتكامل؛ التقييم البيئي السريع ووضع مؤشرات بيئية؛ تحديد مقدمي البيانات المؤسسية؛ الترتيبات الأساسية للتعاون المؤسسي.	ملخص بيئي قطري توقعات بيئية وطنية مجموعة أساسية (٣-٥) من المؤشرات البيئية قاعدة موارد للمدربين شبكة تجريبية وطنية للمعلومات البيئية
المجموعة- ٢ (مشاركة متوسطة)	مجموعة الخدمات-١ + عمليات معززة للتقييم الوطني والمشاركة في العمليات الإقليمية ودون الإقليمية نظم معززة للرصد البيئي والمراقبة تشمل القضايا ذات الأولوية والمشاركة في نظم الإنذار المبكر العالمية والإقليمية التدريب على عمليات التقييم الإضافية (التوقعات على مستوى المدينة، والتقييم البيئي الاستراتيجي، وتقييم الأثر البيئي، وتقييم النظام الأيكولوجي، وغير ذلك) نظم معلومات/موقع شبكي نظم استشعار عن بُعد/نظم معلومات جغرافية نظم وطنية معززة لجمع البيانات تعاون معزز لإقامة بنية تحتية وطنية للبيانات المكانية	تقييمات للقضايا الوطنية ذات الأولوية مثل تقييم أثر المناخ تقييم النظم الأيكولوجية التقييمات الموضوعية (البيئة، والبحار، وغيرها) حسب الأولويات الوطنية الرئيسية التوقعات البيئية على مستوى المدينة نواتج تقييم أخرى (التقييم البيئي الاستراتيجي، وتقييم الأثر البيئي، وغير ذلك) مجموعة موسعة (٦-١٥) من المؤشرات البيئية تشمل مؤشرات على مستوى المدينة قاعدة موارد موسعة للمدربين أطلس وطني للتغير البيئي بنية تحتية وطنية تجريبية للبيانات المكانية شبكة معلومات عاملة

(١٠) النتيجة مستخلصة من إطار عمل رواندا للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. ويدعم هذه النتيجة العامة خمسة نواتج محددة إضافية.

(١١) وصف هذا الناتج في إطار رواندا على أنه نظام لإدارة المعلومات عن الموارد الطبيعية كما أن مجموعة خدمات تطوير القدرات اللازمة لتحقيق هذا النظام سوف تقترب من مجموعة الخدمات رقم ٢.

نتيجة الإطار: وضع إطار للسياسات التمكينية لدعم نظام فعّال للإدارة البيئية وحفظ النظام الأيكولوجي[١٠]

نتيجة الإطار: قدرة وطنية معززة لإبقاء الحالة البيئية قيد الاستعراض[١١]		
مجموعة الخدمات	وصف خدمات تطوير القدرات	النواتج
	دعم برنامج تجريبي للتعلم قائم على التكنولوجيا للزبائن الوطنيين مشاركة معززة في شبكات معلومات إقليمية ودون إقليمية (التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفيما بين بلدان الشمال والجنوب) إدماج البيئة في قطاعات أخرى	
المجموعة- ٣ (مشاركة كاملة)	المجموعة-٢ + مشاركة كاملة في عمليات التقييم العالمية والإقليمية نظام عامل بالكامل لجمع البيانات برنامج تدريب متقدم (قائم على الاحتياجات المتخصصة) مشاركة كاملة في نظم عالمية وإقليمية للرصد والإنذار المبكر آليات عاملة بالكامل لتقاسم البيانات والمعلومات بنية تحتية وطنية عاملة بالكامل للبيانات المكانية مشاركة كاملة في شبكات المعلومات العالمية والإقليمية	إطار تقييم متسق يتكون من مجموعة من عمليات التقييم التي تغطى القضايا ذات الأولوية (الأرض والمياه والبحار والنظم الأيكولوجية والمناخ والكوارث وغيرها) مجموعة أساسية من المؤشرات البيئية الوطنية وعلى مستوى المدن، ومنتجات أطلس، ومجموعات من البيانات المتخصصة وغيرها مجموعة من نظم الرصد والمراقبة لتوليد تدفقات البيانات ذات الأولوية دعماً لمؤشرات التغير البيئي شبكة للمدربين الوطنيين ومركز للتعلم الإلكتروني البيئي مجموعة من المواقع الشبكية، والمنافذ، ونظم المعلومات لتيسير تقاسم البيانات والمعلومات بنية تحتية وطنية للبيانات المكانية منهاج للمعارف البيئية التشغيلية شبكة وطنية مستدامة للمعلومات البيئية

٢ - مشاركة متوازنة جغرافياً في التقييمات التي يديرها اليونيب

٢٩ - الغاية الثانية هي دعم مشاركة خبراء في التقييمات البيئية الدولية التي يديرها اليونيب بما يكفل التوازن الجغرافي. وسوف تشمل دعم مشاركة العلماء من الشباب، بما في ذلك عن طريق المنح الدراسية، والتبادل العلمي فيما بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب كما أشارت إليه خطة بالي الاستراتيجية.

٣ – منهاج تطوير القدرات باستخدام الموقع الشبكي

٣٠ – الغاية الثالثة في إطار هذا الهدف الاستراتيجي هي وضع منهاج تشغيلي لتطوير القدرات باستخدام الموقع الشبكي بحلول عام ٢٠١٢. وسوف يغطي المنهاج جميع المجالات الستة للاستراتيجية المتوسطة الأجل عن طريق إدراج دورات تدريبية وموارد على نطاق اليونيب، ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع، والمؤسسات الشريكة حسب الاقتضاء. وسوف يتضمن المنهاج مكون التعليم الإلكتروني الذي يتيح دورات ووحدات تدريبية على شكل تعلم إلكتروني.

٣١ – وسوف ييسر المنهاج عملية الوصول إلى مجموعة منهجية من الدورات التدريبية والموارد مثل الأدلة، والإجراءات، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات، والمعايير، والأدوات، والتكنولوجيات اللازمة للرصد وضمان جودة البيانات، وإدارة البيانات، والتقييم، والربط الشبكي، والإنذار المبكر وتبادل البيانات والمعلومات. وسوف يوفر أيضاً فرصة للوصول إلى مجموعة عالمية من المدربين. وسوف تشجع مجموعة الممارسات الحاسوبية على التعاون اللاحق للتدريب فيما بين الممارسين والمراكز المتعاونة. وسوف ييسر المنهاج أيضاً تقاسم أفضل الممارسات والخبرات على نطاق الأولويات الموضوعية الشاملة الست. وعلى سبيل المثال، يجب توزيع المعلومات والخبرات وتبادلها على المستويين العالمي والإقليمي بين صانعي القرار وأصحاب المصلحة لزيادة كفاءة استخدام الموارد.

باء – التقييم

٣٢ – الهدف الثاني للاستراتيجية هو تعزيز التفاعل بين العلماء وصانعي القرار من خلال تقييمات سريعة وموثوق بها ومشروعة وذات صلة عن حالة البيئة وتوقعاتها. وسوف تسهم الأنشطة البرنامجية المخططة في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل والأجزاء ذات الصلة من خطة بالي الاستراتيجية، ولا سيما مطالبتها في القسم واو من الفصل الرابع بتقديم الدعم للتقييمات البيئية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وسوف يتحقق الهدف من خلال ثلاث غايات رئيسية لنهج التقييم المتسق، ومجموعة منهجية من التقييمات المتعددة المراحل، ومنهاج عام للتقييم لاستخدام الموقع الشبكي.

٣٣ – وسوف تسترشد التقييمات بالمبادئ الخمسة التالية:

(أ) صلاحيات السياسات؛

(ب) المصداقية العلمية؛

(ج) الشرعية؛

(د) بناء القدرات والربط الشبكي؛

(هـ) المشاركة والتشاور.

١ – نهج التقييم المتسق

٣٤ – الغاية الأولى هي وضع نهج تقييم بيئي متسق بحلول عام ٢٠١٠ يشمل منهجيات تقييم مختلفة، تتراوح من تقييمات الأثر البيئي إلى تقييمات بيئية دولية، حيث إن كل منهما يكمل إعداد التقييمات ويسهم فيها. وسوف يتم هذا عبر مجالات التركيز الستة للاستراتيجية المتوسطة الأجل.

وسوف يشمل النهج إطاراً مفاهيمياً وتحليلياً منقحاً مع فهم محسن للروابط بين مفاهيم الاقتصاد الكلي، وخدمات النظام الأيكولوجي، ورفاه الإنسان. وسوف يتم تطويره بالتشاور الوثيق مع شركاء التقييم ذوى الصلة. وتعطى الوثيقة UNEP/GC.25/4/Add.1 نظرة عامة على مجال التقييم الدولي استناداً إلى استعراضين معمقين واردين في الوثيقة UNEP/GC.25/INF/12 والوثيقة UNEP/GC.25/INF/12/Add.1 وتقدم توصيات عن تعزيز الاتساق.

٢ - مجموعة منهجية من التقييمات المتعددة النطاقات

٣٥ - الغاية الثانية هي الانتقال نحو مجموعة منهجية من التقييمات المتعددة النطاقات بحلول عام ٢٠٢٠ (بناء على التوصيات الواردة في الوثيقة UNEP/GC.25/4/Add.1) لإجراء عمليات تقييم حاسمة وداعمة بصورة متبادلة يشارك فيها علماء ومشاركون وصانعو قرارات تلبية للاحتياجات التي حددها صانعو القرارات. وسوف تشمل القضايا المراد بحثها تزامناً محسناً للتقييمات على نفس النطاق وتحليل التقييمات على مختلف النطاقات بُغية زيادة جدوى تكلفة التقييمات الدولية، حيث أنها ستصبح عندئذ في وضع أفضل للاستعانة بها وتوليف نتائج التقييمات على النطاقات الأدنى.

٣٦ - وسوف تركز المجموعة المنهجية من التقييمات على إعداد المجموعة التالية من عمليات التقييم الداعمة بصورة متبادلة، والتي يقوم فيها اليونيب بدور قيادي أو دور مساند:

(أ) تقييم عالمي مرحلي على شكل توقعات بيئية عالمية، عن حالة المعارف فيما يتعلق بالتحديات البيئية الرئيسية وعلاقاتها المتبادلة، والآجال المعقولة وتدابير الاستجابة. وتبين الوثيقة UNEP/GC.25/4/Add.1 الخيارات المحتملة لوضع تقييم عالمي جديد لتغير المناخ، استناداً إلى عملية التوقعات البيئية العالمية السابقة (استجابة للمقرر د.إ - ١٠/٥)، وتقدم الوثيقة UNEP/GC.25/INF/11 توليفة من دروس السياسات المستقاة من تقييمات بيئية عالمية أخيرة. وتتضمن الوثيقة UNEP/GC.23/4 ملخصاً للقضايا التي نتجت عن أنشطة اليونيب في مجال التقييم والرصد والإنذار المبكر. وتناقش الوثيقة UNEP/GC.24/INF/13 أثر *التوقعات البيئية العالمية: البيئة لأغراض التنمية*. وسوف يستخدم التقييم العالمي الشامل كأساس لمداولات مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي عن التوجيهات الاستراتيجية والبرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بعد عام ٢٠١٣؛

(ب) مجموعة دينامية من التقييمات البيئية الموضوعية على نطاق الأولويات الموضوعية الشاملة الست للاستراتيجية المتوسطة الأجل. وعلى سبيل المثال، فإن التوقعات البيئية المتعلقة بكفاءة استخدام الموارد (البرنامج الفرعي ٦) والكيماويات (البرنامج الفرعي ٥) مقررة بالفعل لبرنامج العمل ٢٠١٠-٢٠١١. وسوف تستخدم هذه التقييمات كأساس للبحث من جانب المجلس/المنتدى فيما يتعلق بفعالية الأنشطة والإدارة البيئية على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(ج) التقييمات البيئية الإقليمية ودون الإقليمية للتحديات البيئية والقضايا الناشئة استجابة لطلبات المنتديات الوزارية التي يتولى خدمتها اليونيب، والتي ستستخدم كأساس لصنع قراراتها؛

(د) التقييمات الوطنية ودون الوطنية، كما نوقشت في القسم ألف من الفصل الثاني أعلاه.

٣٧ - وسوف توضع أولويات التقييمات العالمية من جانب المجلس/المنتدى ومجالس إدارة دولية أخرى مثل مؤتمرات الأطراف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، حسب الاقتضاء. وسوف تحدد المنتديات الوزارية الإقليمية والمنتديات الحكومية الدولية ذات الصلة الأولويات بالنسبة للتقييمات على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وسوف تضع الحكومات الوطنية أولويات للتقييمات على المستوى الوطني، أما على المستوى دون الوطني فسوف توضع الأولويات بواسطة هياكل الحكم المحلي مثل البلديات في حالة التقييمات على مستوى المدينة.

٣ - منهاج عام للتقييم باستخدام الموقع الشبكي

٣٨ - الغاية الثالثة في إطار هذا الهدف هي وضع وتأهيل منهاج للتقييم القائم على الموقع الشبكي يقدم عرضاً عاماً عن التغطية الموضوعية والجغرافية ونطاق التقييمات البيئية كأساس لتحديد أولويات احتياجات التقييم في المستقبل، على أن تكون جاهزة على شكل أولي في عام ٢٠٠٨ وتعمل بصورة كاملة بحلول عام ٢٠١٢. وسيكون الغرض منها تتبع عمليات التقييم وما يتعلق بها من ولايات وإتاحة الوصول إلى النواتج المنشورة مثل التقارير، والدراسات التقنية، ومذكرات السياسات، والمختصرات، والأشكال البيانية، والخرائط.

٣٩ - وتم حتى الآن إضافة أكثر من ٤٠٠ ٢ نص كامل من تقارير التقييم إلى النظام. وتم تحليل أكثر من ٦٠ تقييماً من التقييمات الرئيسية العالمية والإقليمية ودون الإقليمية بصورة كاملة، وتم استقصاء نحو ١٦٠ بلداً لوضع خريطة بعمليات التقييم على المستوى الوطني. ويرد تفصيل لنتائج هاتين العمليتين في الوثيقتين UNEP/GC.25/INF/12 وUNEP/GC.25/INF/12/Add.1 على الترتيب. وتقدم الوثيقة UNEP/GC.25/4/Add.1 نبذة عن مجال التقييم الدولي للمناظر الطبيعية إلى جانب التوصيات. أما العمل في المستقبل بشأن بيان مجال التقييم فسوف يتتبع التقييمات البيئية بصورة منهجية على نطاق مجالات الأولوية الستة.

جيم - الإنذار المبكر والرصد والمراقبة

٤٠ - الهدف الثالث للاستراتيجية هو التصدي بصورة منهجية للإنذار المبكر عن القضايا والأخطار البيئية من خلال تكامل وظائف المراقبة والتقييم والرصد البيئي، مع معلومات فعّالة في شكل يسهل فهمه وتوزع في حينها على طائفة واسعة من المستخدمين. وسوف يسهم الهدف الاستراتيجي والأنشطة البرنامجية المخططة في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية (دعم التقييم والإنذار المبكر عن القضايا البيئية الناشئة) وسوف يتحقق عن طريق الغايات المبينة أدناه.

١ - نهج الإنذار المبكر المتسق

٤١ - الإنذار المبكر هو تقديم معلومات فعّالة في حينها، من خلال مؤسسات محددة، لتمكين الحكومات والمجتمع المدني من اتخاذ إجراء لتجنب أو تخفيض التعرض لمخاطر بيئية محتملة والاستعداد للقيام برد فعّال. وسوف يقوم النهج المتسق تجاه الإنذار المبكر بإدماج العناصر التالية: المراقبة والرصد؛ والكشف والفرز؛ والتحليل والتقييم؛ والتجميع وإرسال رسائل التحذير؛ والإجراءات والردود.

٤٢ - وتستند وظائف الإنذار المبكر في اليونيب إلى المبادئ الاستراتيجية الأربعة وهي الحولية العلمية والمصداقية، وصلاحية السياسات، والتعاون الدولي، وتطوير القدرات ذات الصلة.

٤٣ - وسوف يركز اليونيب على الإنذار المبكر عن القضايا والأخطار البيئية والناشئة والهامة في المدى المتوسط والمدى البعيد، أو عن القضايا البيئية ذات البدايات البطيئة - وهي التغيرات البيئية التدريجية والتراكمية التي قد تلقى اهتماماً ضئيلاً في مراحلها المبكرة ولكنها قد تظهر بمرور الوقت على أنها أزمات حقيقية. ولن يكون الإنذار المبكر نظاماً للإنذار المبكر عن الأخطار الطبيعية مثل الزلازل وأمواج التسونامي. وسوف يوجه اهتمام خاص إلى تحليل إمكانية التأثر والمخاطر التي تهدد النظم الأيكولوجية الحساسة ورفاه الإنسان. وفي مجالات الأولوية للاستراتيجية المتوسطة الأجل، سوف يوجه الاهتمام الأولي إلى مجالات تغير المناخ والتكيف، والكوارث والصراعات، وإدارة النظم البيئية، مع ربطها بمجالات الإدارة البيئية ذات الصلة.

٤٤ - وسوف تكون هناك خدمة عالمية للتحذير البيئي تدعم نهج الإنذار المبكر وتوفر منفذاً حاسوبياً إلى المعلومات الدينامية عن التغيرات البيئية الحالية. وتم وضع المواصفات الخاصة بالخدمة العالمية للتحذير البيئي وسوف تكون هذه الخدمة جاهزة بحلول عام ٢٠١٠. وسوف تتألف من ثلاثة مكونات تقدم المعلومات لصنع القرار: معلومات في الوقت المقارب للوقت الحقيقي عن التغير البيئي، وتحذيرات عن المناطق البيئية المعرضة للخطر، وتحذيرات خاصة بالعلوم البيئية. وسوف تعتمد هذه الخدمة على عدة أدوات وشراكات حققها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمرور السنين بالإضافة إلى أدوات جديدة حسب الحاجة.

٤٥ - ومن بين الشركاء الحاسمين لتحقيق هذه الرؤية: النظم والعمليات العالمية لرصد الأرض، بما في ذلك مكوناتها الوطنية (مثل المنظومة العالمية لنظم رصد الأرض والنظم العالمية لرصد الأرض والمناخ والمحيطات؛[١٢] والرصد العالمي من أجل مبادرة البيئة والأمن، وغير ذلك)؛ والأوساط العلمية، والوكالات الإنمائية. وسوف تدعم وظيفة الإنذار المبكر عمل كبير علماء برنامج الأمم المتحدة للبيئة واسترعاء اهتمام الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة إلى القضايا الناشئة.

دال - المؤشرات البيئية، ودعم البيانات، وتقاسم المعلومات

٤٦ - الهدف الرابع للاستراتيجية هو تحديد وحشد تدفقات البيانات ذات الأولوية والمطلوبة لدعم نشر مجموعة من المؤشرات العالمية والإقليمية والوطنية وعلى مستوى المدينة على نطاق المجالات الموضوعية الستة للاستراتيجية المتوسطة الأجل، وتيسير الوصول إلى المعارف البيئية عن طريق بناء القدرات اللازمة على المستويين الوطني والإقليمي. وسوف يتحقق الهدف الاستراتيجي من خلال الغايتين الموضحتين أدناه.

(١٢) هذه النظم هي النظام العالمي لرصد المناخ، والنظام العالمي لرصد المحيطات، والنظام العالمي لرصد الأرض، والمنظومة العالمية لنظم رصد الأرض. ويجري تطوير المنظومة الأخيرة عن طريق خطة تنفيذ مدتها عشر سنوات تستكمل بحلول عام ٢٠١٥ حسبما يتوقع الفريق الحكومي الدولي المعني برصد الأرض.

١ - نهج متسق تجاه البيانات والمؤشرات البيئية

٤٧ - الغاية الأولى في إطار هذا الهدف هي الانتقال نحو مجموعة متسقة من المؤشرات البيئية التي تدعمها بيانات موثوق بها وذات صلة وموقوتة. ولوضع البيئة قيد الاستعراض وإعداد إنذارات مبكرة في حينها عن القضايا البيئية الناشئة والتغير البيئي، يحتاج اليونيب والدول الأعضاء إلى الاطلاع على تدفقات البيانات الخاصة والبارامترات المقيسة التي تصف حالة واتجاهات سطح الأرض والغلاف الجوي واستخدام هذه البيانات بصورة منتظمة. وسوف توجه هذه البيانات إلى مجالات الأولوية للاستراتيجية المتوسطة الأجل، وتشمل، ضمن أمور أخرى، الرقم القياسي للغطاء النباتي أو ما شابه ذلك، والغطاء البرى العالمي والإقليمي، وخرائط محدثة عن تغير الأرض على أساس منتظم لأغراض الكشف عن التغير والإنذار المبكر؛ وقواعد بيانات عن التنوع البيولوجي والمناطق الطبيعية والمحمية؛ والاتجاهات السكانية، بما في ذلك الهجرة البشرية مع إدراج فئات مصنفة حسب نوع الجنس؛ وقواعد بيانات عن المناطق المتجمدة في العالم والجرف البحري المرجاني لأغراض تغير المناخ والنظم الأيكولوجية الحساسة؛ واستهلاك المياه العذبة وجودتها.

٤٨ - ويلزم وجود مؤشرات أفضل دعماً للهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية ولرصد الاستدامة البيئية في إطار العملية البرنامجية القطرية لمبادرة "توحيد الأداء". وسوف يعتمد اليونيب على درايته الفنية وعلى مخزوناته من البيانات القائمة وسوف يرتب شبكات شراكاته ومناهجه لبناء القدرة الوطنية في مجالات البيانات والمؤشرات الحرجة، كما جاء في القسم واو من خطة بالي الاستراتيجية.

٤٩ - وفى إطار اليونيب، تعزز البيانات والمؤشرات البيئية الأساسية التقييمات البيئية العالمية والموضوعية المتكاملة، بما في ذلك التقييم البحري العالمي، والتقييمات البيئية العالمية الشاملة في المستقبل، وحولية اليونيب ونواتجه الأخرى، في سياق مجالات الأولوية للاستراتيجية المتوسطة الأجل.

٥٠ - وفى ظروف التغير البيئي العالمي المتسارع، يحتاج اليونيب إلى طريقة أسرع للإبلاغ عن حالة الكوكب بطريقة متكاملة عبر جميع المجالات الموضوعية التي تغطيها عمليات تقييم أخرى، مثل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والمياه، والأغذية، والغابات، ومصايد الأسماك، والمحيطات، والتربة، والتصحر، واستخدام الأراضي، مع إعطاء نبذات عن الأثر العالمي على المجتمع الإنساني ومعدل التآكل في مختلف أنواع الأصول البيئية. وسوف يقدم اليونيب عرضاً عاماً سنوياً للحالة البيئية العالمية من خلال مؤشر بيئي يضعه البلد. وليس هناك مؤشر كامل، ولكن اليونيب سوف يسعى لاختيار واحد أو أكثر بحلول عام ٢٠١٠ لتوصيل رسالة عن المسؤولية البيئية والأداء الجيد.

٥١ - ويمكن تلبية الاحتياجات الجديدة المحددة من البيانات على النطاق المحلي. وسوف يتوقف نجاح هذا الهدف على شراكات طويلة الأجل مع العديد من مقدمي البيانات والمحللين، مثل المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لليونيب، واليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمركز العالمي لرصد البيئة، وبرنامج المياه، وشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، وشعبة السكان بالأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة.

٢ – الوصول إلى المعلومات وتقاسمها

٥٢ – تتيح التطورات السريعة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وخاصة الإنترنت، فرصة فريدة لتعزيز البنية التحتية للمعارف والمعلومات البيئية عن طريق بناء القدرات والتعاون. والغاية الثانية في إطار هذا الهدف هي إتاحة فرص الوصول إلى المعلومات والبيانات عن طريق قنوات مفتوحة تستفيد من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة مثل الموقع الشبكي ٢,٠ الذي سيدعم عمليات صنع القرار. ويتسق تيسير الوصول إلى المعارف البيئية مع دور اليونيب الحفاز عن وضع الحالة البيئية العالمية قيد الاستعراض.

٥٣ – وسوف يشجع اليونيب أتمتة جمع البيانات البيئية على المستويات ذات الصلة لدعم التقييم البيئي وإعداد التقارير وجمع المؤشرات البيئية عن طريق توفير أدوات دعم التكنولوجيا التي طورت بالتعاون مع الشركاء التقنيين، وإتاحة هذه البيانات بشكل إلكتروني. وسوف تعطى الأولوية لتشجيع اعتماد معايير وتكنولوجيات وطرق تيسر التشغيل المتبادل وتقاسم المعلومات، وهذا سوف يحدد شكل دعم التكنولوجيا وبناء القدرات في المستقبل.

هاء – الربط الشبكي والشراكات

٥٤ – الهدف الخامس للاستراتيجية هو ربط القدرات والجهود الوطنية والدولية والعلمية والتقنية لوضع حالة البيئة قيد الاستعراض. وسوف يسهم الهدف الاستراتيجي والأنشطة البرنامجية المخططة في تنفيذ الأقسام ذات الصلة من خطة بالي الاستراتيجية، ولا سيما مطالبتها في القسم واو من الفصل الرابع بدعم التبادل العلمي، وإقامة شبكات بيئية ومتعددة التخصصات، وتشجيع الشراكات المتسقة. وسوف يتحقق الهدف الاستراتيجي من خلال غايتين رئيسيتين موضحتين أدناه.

١ – شبكات متسقة بيئية ومتعددة التخصصات

٥٥ – الغاية الأولى هي ربط الشبكات الموضوعية ذات الصلة وذات الوجهة الجغرافية بصورة تدريجية على مختلف المستويات، بما في ذلك شبكات المعلومات البيئية الإقليمية والمتعددة التخصصات والموضوعية والوطنية، حسب الاقتضاء، والمؤسسات الشريكة، والعمل نحو إيجاد نظام مترابط بدرجة عالية بحلول عام ٢٠٢٠. وسوف تدعم هذه الهياكل الشبكية الأنشطة الجارية عبر المجالات الوظيفية الأربع الموصوفة أعلاه.

٥٦ – وسوف تربط هذه العملية بين المراكز وجهات التنسيق التابعة لشبكات المعلومات البيئية الإقليمية القائمة والمؤسسات الشريكة، مثل الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، والهيئات العلمية الفرعية المنشأة بموجب اتفاقات بيئية متعددة الأطراف، والمؤسسات البيئية، ونظم الرصد. فسوف يتم إنشاء شبكات المعلومات البيئية الوطنية في إطار مبادرة "توحيد الأداء" ويرد وصف لها بصورة أكثر تفصيلاً تحت القسم ألف من الفصل الثاني.

٥٧ – ومن المقرر أن يبدأ تشغيل شبكات المعلومات البيئية الإقليمية المعززة تدريجياً بصورة تجريبية في جميع أقاليم الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠١٣. وسوف توضح الاتفاقات المبرمة بين جهات التنسيق أو المراكز التابعة للشبكات التنظيمية وجهات التنسيق الإقليمية التي تعينها أمانة اليونيب أدوار ومسؤوليات كل مؤسسة في الشبكة بصورة مفصلة.

٥٨ - وتشمل الشبكات الإقليمية الجاري تطويرها حالياً أو الجاري بحثها بدعم من اليونيب المرحلة الثانية من شبكة المعلومات البيئية في أفريقيا، التي ستغطي أكثر من نصف بلدان هذه القارة. وتقوم شبكة المعلومات والمراقبة البيئية الأوروبية بخدمة معظم أجزاء أوروبا حالياً تحت رعاية وكالة البيئة الأوروبية. وتبذل جهود لإنشاء شبكة معلومات بيئية في غرب آسيا، والتي ستضم مكونين دون إقليميين، أحدهما لبلدان مجلس التعاون الخليجي، والآخر لبلدان المشرق. ويجري أيضاً تطوير شبكة معلومات بيئية دون إقليمية لجنوب شرق آسيا.

٢ - الشراكات الاستراتيجية

٥٩ - الغاية الثانية هي وضع مصفوفة متسقة للشراكات بحلول عام ٢٠١٣ وهذه سوف تدعم الأنشطة الجارية عبر المكونات الوظيفية الخمسة الموصوفة أعلاه وتتلاقى مع البرامج الفرعية الستة لليونيب. وهذه سوف تتضمن وضع برنامج للشمال والجنوب، يشمل إشراك مراكز الامتياز في الشمال مع طائفة واسعة من الشركاء والمنظمات الوطنية والإقليمية في الجنوب، خاصة في مجالات البيانات البيئية، والمعلومات، والتقييم. وسوف يقتضي تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه أحد الآليات الرئيسية لتنفيذ مشاريع بناء القدرات ودعم التكنولوجيا على أرض الواقع العمل مع طائفة واسعة من الشركاء والمنظمات. وهذا يتسق مع تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية، والاستراتيجية المتوسطة الأجل، ومبادرة "توحيد الأداء".

٦٠ - وسوف يتم استقدام شركاء استراتيجيين من مختلف القطاعات التنظيمية حسب الاقتضاء. وعلى سبيل المثال، في مبادرة "توحيد الأداء" على المستوى الوطني، سوف يكون الشركاء الرئيسيون وكالات وبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة وتشكل فرق الأمم المتحدة القطرية. غير أنه يمكن إشراك شركاء استراتيجيين آخرين حسب النواتج المراد تحقيقها. وعلى سبيل المثال، عند تطوير أدوات للوصول إلى المعارف البيئية، سوف تكون لشركات القطاع الخاص في قطاع تكنولوجيا المعلومات ميزة نسبية في تطوير وتطويع الأدوات التقنية. وسوف تكون عدة مؤسسات مثل وكالة البيئة الأوروبية، وشبكة البلدان الأمريكية لمعلومات التنوع البيولوجي، والمجلس الدولي للعلم، والتي توجد لها بالفعل ميزة نسبية في مجال الربط الشبكي، من الشركاء الرئيسيين لليونيب عند الانتقال نحو غاية الربط الشبكي.

ثالثاً - رصد وتقييم استراتيجية المراقبة البيئية

٦١ - سوف يتم رصد تنفيذ الاستراتيجية على المستوى الوطني عن طريق عمليات الاستعراض والتقييم التابعة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (أنظر الموقع http://www.undg.org)، وتقييم البرامج الفرعية لليونيب. وسوف يتم رصد وتقييم الاستراتيجية العامة، بما في ذلك التنفيذ الذي يتجاوز الحدود الوطنية، عن طريق إجراءات الرصد الخاصة بالبرامج والمشاريع الداخلية التابعة للمجلس/المنتدى واليونيب. ويوضح المخطط البياني في المرفق الأول الغايات المراد تحقيقها في أطر زمنية معينة خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠٢٠.

رابعاً – المزايا المتوقعة

٦٢ – من المتوقع أن يحقق تنفيذ استراتيجية المراقبة البيئية المزايا والقيمة المضافة التالية:

(أ) تنفيذ استراتيجي ومتسق للاستراتيجية المتوسطة الأجل عن طريق إدماج العلوم الصحيحة في برنامج عمل ٢٠١٠-٢٠١١؛

(ب) توجيه استراتيجي طويل الأجل للتقييمات العلمية المعززة التي تتم عبر الأولويات الموضوعية الشاملة الست وربط أنشطة التقييم والإنذار المبكر عبر المستويات المختلفة من العالمي إلى المحلي، مثل:

'١' الإبلاغ المحسن والأفضل تنسيقاً عن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

'٢' قدرة محسنة لتطوير وتبادل المعلومات المتصلة بتحديد الآثار المحتملة لتغير المناخ ومجالات الأولوية المحتملة لتركيز التكيف؛

'٣' الحد من مخاطر الكوارث البيئية (حالات الجفاف، والنفايات الخطرة، والمواد الضارة) عن طريق تحسين فرص الوصول إلى المعلومات عن مناطق الخطر المحتملة؛

'٤' فهم أفضل لخدمات النظم الأيكولوجية ورفاه الإنسان عن طريق تطوير نظم بيانات ومعلومات عبر القطاعات.

(ج) مشاركة معززة لليونيب في عمليات البرمجة القطرية التي تدعم مبادرة "توحيد الأداء" والقيمة المضافة بالنسبة لأنشطة الأمم المتحدة على المستوى القطري. ويمكن لليونيب على وجه الخصوص ممارسة سلطته في عقد الاجتماعات واستخدام ميزاته النسبية بوصفه السلطة المسؤولة في الأمم المتحدة عن البيئة لتعزيز بعد الاستدامة البيئية لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(د) مجموعة متسقة من أدوات التقييم العلمي التي تتاح للدول الأعضاء وقدرة معززة من جانب اليونيب للمحافظة على هذه المزايا؛

(هـ) تنفيذ معزز لخطة بالي الاستراتيجية، وخاصة القسم واو عن المعلومات من أجل صنع القرار، عبر الأولويات الموضوعية الشاملة الست وعلى مختلف المستويات الجغرافية؛

(و) معايير للقيمة متفق عليها في مجالات التقييم العلمي، والرصد، والمراقبة، والإنذار المبكر، والمؤشرات، وجمع البيانات، وتقاسم المعلومات، واستخدام التكنولوجيات ذات الصلة؛

(ز) أدوات ونظم لدعم تطوير القدرات سبق تطويرها وتطبيقها في أحد البلدان ويمكن تكرارها في بلدان أخرى، وبذلك تحقق وفورات الحجم؛

(ح) قدرات مؤسسية وعلمية وتكنولوجية وطنية ودولية معززة لوضع البيئة قيد الاستعراض عن طريق تقاسم المشورة والأدوات والعمليات والدراية الفنية والخبرة في مجال جمع البيانات وإدارتها وفي إنتاج ونشر المعلومات والتقييمات ذات الصلة؛

(ط) تحديد الأولوية الدولية لتدفقات البيانات والمعلومات المراد جمعها وإبلاغها على الفور من جانب البلدان ضمن جهود متضافرة على نطاق العالم وتستخدم في مناسبات متكررة، بما في ذلك لإعداد مجموعة أساسية من المؤشرات البيئية للإبلاغ عن تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ولتقارير اليونيب وتقييماته؛

(ي) التوافر المحسن، في الوقت المناسب، والدقيق، والموثوق به، والملائم، والمتسق للبيانات والمعلومات والتقارير والتحذيرات والإنذارات البيئية على المستويين الوطني والدولي؛

(ك) الوصول المحسن إلى البيانات والمعلومات البيئية وتبادلها بتكاليف معاملات مخفضة لأغراض الإبلاغ الوطني؛ وحساب الموارد الطبيعية، بما في ذلك قيمة خدمات النظام الأيكولوجي؛ وصنع القرار المتعلق بالتخفيف من آثار تغير البيئة والتكيف معه؛ وإدماج الاعتبارات البيئية في الأنشطة الإنمائية من أجل تعزيز رفاه الإنسان؛ وتخفيض الفقر؛ ومعالجة حالات ما بعد النزاع والكوارث؛ وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وبلوغ الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية.

خامساً – التكلفة التقديرية للاستراتيجية

٦٣ – طالب المقرر ١/٢٤ ثالثاً المدير التنفيذي بتقديم تقرير إلى مجلس الإدارة في دورته الخامسة والعشرين مع اقتراح منقح ينبغي أن يتضمن مكون تقديرات التكلفة للعمل المقترح في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وتوضع الافتراضات التالية على أساس تقدير تكلفة استراتيجية المراقبة البيئية:

(أ) تعد العلوم والتقييمات الجيدة ضرورية لصنع القرار السليم بشأن جميع القضايا المتعلقة بالبيئة واستراتيجيات التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وسوف تعتمد التقييمات التي تجرى في كل مجال من مجالات التركيز الستة للاستراتيجية المتوسطة الأجل على بيانات علمية سليمة وموثوق بها وتتاح في الوقت المناسب، وهذه البيانات سوف يتم تقاسمها واستخدامها لوضع مؤشرات للتغير البيئي. وسوف تعمل هياكل الربط الشبكي، والشراكات الاستراتيجية، وتطوير القدرات على دعم هذه الأنشطة؛

(ب) يتمتع اليونيب بميزة نسبية داخل الأمم المتحدة بشأن المسائل البيئية وهو في وضع يسمح له بالمشاركة كعضو في فرق الأمم المتحدة القطرية المعنية بالتنمية وتنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(ج) سوف تتحقق طرائق صحيحة للعمل على المستوى الوطني بالاقتران مع وكالات الأمم المتحدة في إطار مبادرة "توحيد الأداء" وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسوف تكون هناك مسؤولية مشتركة عن التنفيذ الوطني للاستراتيجية يدخل فيها فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة المضيفة. وسوف يتم تحديد الاحتياجات الوطنية من خلال العملية التحضيرية للإطار؛

(د) ينبغي للاستراتيجية، على المستويين العالمي والإقليمي، ألا تكون مبادرة وحيدة لليونيب بل يجب أن ترتبط بما يعمله الشركاء الآخرون بالفعل أو ما يخططون لعمله – على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية – عبر المكونات الوظيفية المختلفة للاستراتيجية. وسوف يكون فريق إدارة البيئة وسيلة مهمة للتعاون بين الوكالات من أجل تنفيذ الاستراتيجية؛

(هـ) ينبغي وضع تقديرات التكلفة لتطوير وتنفيذ الاستراتيجية وتجميعها عن طريق نهج منطلق من القاعدة، يبدأ على المستوى الوطني. وينبغي أن يكون نهج التنفيذ تدريجياً، بحيث يبدأ بمجموعة من البلدان التجريبية المختارة بالتشاور مع المكاتب الإقليمية لليونيب وأصحاب المصلحة الآخرين، وينبغي بعد ذلك وضع توقعات للتقديرات وتجميعها على المستويين الإقليمي والعالمي لإعداد التكاليف التقديرية الكاملة لتطوير وتنفيذ الاستراتيجية خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ وما بعدها؛

(و) ينبغي أن تمثل استدامة الاستراتيجية الاعتبار الأول لإبقاء البيئة قيد الاستعراض المستمر.

٦٤ - وسيقوم المدير التنفيذي بتنفيذ استراتيجية المراقبة البيئية من خلال برنامج العمل بالتعاون الوثيق مع الحكومات، والشركاء من الأمم المتحدة واتحاد يضم منظمات دولية ومؤسسات مالية.

٦٥ - وسوف يدرج تنفيذ الاستراتيجية على المستوى الوطني بالكامل في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاصة بالبلدان التي استهلت عمليات تشاورية متعددة أصحاب المصلحة مع فرق الأمم المتحدة القطرية لوضع أطر جديدة وهي في العادة لدورة مدتها خمس سنوات.

٦٦ - ومن المتوقع أن يسهم اليونيب بنسبة ٢٠ في المائة من التكلفة التقديرية لتنفيذ أي مجموعة معينة من الخدمات. وسوف يكون من المتوقع أيضاً إسهام أعضاء آخرين في الفريق القطري وجهات مانحة تقوم بنشاط في البلد حسب الاقتضاء.

٦٧ - وترد في الجدول ٢ التكاليف التقديرية لتنفيذ الاستراتيجية كمجموعة من مجموعات الخدمات المحددة جيداً (أنظر الجدول ١) لدعم نواتج الإطار في البلدان الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. وتستند تقديرات التكلفة إلى مكونات بيئية في الأطر القائمة وإلى تدخلات لتطوير القدرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة خلال فترتي السنتين السابقتين.

الجدول ٢

تنفيذ المراقبة البيئية على المستوى الوطني: التكاليف التقديرية بملايين دولارات الولايات المتحدة لتنفيذ مجموعات الخدمات الخاصة بتطوير القدرات في بلدان ذات أحجام متباينة على مدى إطار زمني مدته خمس سنوات (مساهمة اليونيب التقديرية مبينة داخل قوسين)

ناتج الإطار: قدرة وطنية معززة لإبقاء الحالة البيئية قيد الاستعراض[١٣]			
مجموعة الخدمات	الصغيرة	المتوسطة	الكبيرة
المجموعة - ١ (مشاركة أساسية أو أولية)	١,٥ (٠,٣)	٣,٠ (٠,٦)	٦,٠ (١,١)
المجموعة - ٢ (مشاركة متوسطة)	٤,٠ (٠,٧)	٨,٠ (١,٤)	١٦,٠ (٢,٨)
المجموعة - ٣ (مشاركة كاملة)	٦,٠ (١,١)	١٢,٠ (٢,٢)	٢٤,٠ (٤,٤)

(١٣) في إطار عمل رواندا للمساعدة الإنمائية، أُدرجت هذه العينة من الناتج على أنها الناتج ١-٢ (نظام إدارة المعلومات من أجل الموارد الطبيعية) بتكلفة إجمالية قدرها ٠٠٠ ٥٥٥ ٣ دولار التزم فيها اليونيب بتقديم ٠٠٠ ٦٥٠ دولار. وتصنف رواندا على أنها بلد صغير، واستناداً إلى الافتراض بأنها تقف عند الحد الأدنى لمجموع الخدمات ٢ الخاصة بتطوير القدرات، فسوف يطلب منها تنفيذ هذا النظام. وتقدر التكلفة المرتبطة بذلك بمبلغ أربعة ملايين دولار، من المتوقع أن يقدم اليونيب منها ٠٠٠ ٧٠٠ دولار. أما الأرقام الأخرى في الجدول فهي إما تقديرات مجمعة أو مجزأة بناء على تقديرات رواندا.

٦٨ - وتكفي ميزانية اليونيب المعتمدة في الوقت الحالي لدعم المشاركة المستمرة في جميع العمليات البرنامجية القطرية ضمن الأطر. وإذا كان يتعين على اليونيب أن يواصل مشاركته في مبادرة "توحيد الأداء" في المستقبل فإنه سوف تلزم موارد إضافية لدعم مساهمته في المكونات البيئية لجميع الأطر التي ستُطرح في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١. ويظهر كل عام نحو ٢٧ إلى ٣٤ إطاراً جديداً. وعلى حين أنه يصعب في هذه المرحلة المبكرة تقدير مستوى مشاركة اليونيب في هذه الأطر القادمة، فإن جميع البلدان تقريباً معروفة ولهذا من الممكن تقدير مستوى المشاركة في تطوير القدرات والتكلفة المرتبطة بها والتي تتوقف أيضاً على حجم البلد. ومن المقترح إجراء تقدير أكثر تفصيلاً للتكلفة كجزء من وضع خطة تنفيذ مفصلة للمراقبة البيئية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ولغرض المشاركة في وضع إطار جديد، سوف يطلب من اليونيب المشاركة في تمويل النواتج المحددة التي سوف يساعد في تحقيقها بوصفه عضواً في الفريق القطري. ويقدم الجدول ٣ تقديراً متحفظاً للغاية للتكلفة الإضافية بالنسبة لليونيب على افتراض مستوى حقيقي من المشاركة في نحو ٥٠ في المائة من جميع البلدان التي نشرت أطراً جديدة في عام ٢٠١٠.

الجدول ٣

التكلفة التقديرية بملايين دولارات الولايات المتحدة (مبينة داخل القوسين) لمشاركة اليونيب الأساسية والمتوسطة على مدى خمس سنوات في ١٨ بلداً ونشرت أطراً جديدة في عام ٢٠١٠

مخرج الإطار: قدرة وطنية معززة لإبقاء الحالة البيئية قيد الاستعراض			
مجموعة الخدمات	الصغيرة	المتوسطة	الكبيرة
المجموعة - ١ (مشاركة أساسية أو أولية)	٦ بلدان (١,٨)	٤ بلدان (٢,٤)	بلد واحد (١,١)
المجموعة - ٢ (مشاركة متوسطة)	٤ بلدان (٢,٨)	بلدان (٢,٨)	
المجموعة - ٣ (مشاركة كاملة)	بلد واحد (١,١)		
إجمالي التكلفة التقديرية المتوقعة: ١٢ مليون			

٦٩ - ونظراً لأنه من المتوقع أن ينشر ما لا يقل عن ٣٤ بلداً أطراً جديدة في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، فإنه لن يتسنى لليونيب المشاركة في جميع البلدان. وسوف يكون من الضروري اختيار بعض البلدان بناء على المعايير الموضوعة. وعلى سبيل المثال، قد تشمل معايير الاختيار عوامل من قبيل:

(أ) توجد في البلد كتلة حرجة من مناطق الخطر التي تهدد البيئة (وهو ما يعني أنه سيكون جذراً بحيث لا يتجاوز الحد الذي يتعذر عنده استعادة البيئة)؛

(ب) توجد في البلد بنية تحتية تشريعية تتطلب إيجاد آليات لإبقاء البيئة قيد الاستعراض ولكن لم تنفذ بعض عناصرها أو بحاجة إلى أن تعزز؛

(ج) تشمل الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية أبعاداً بيئية تؤكد أهمية إبقاء البيئة قيد الاستعراض؛

(د) توجد قدرة علمية وإرادة سياسية، تعززها روح التعاون مع الشركاء الدوليين والبلدان المجاورة.

٧٠ - وسوف يتم تمويل تنفيذ مكونات الاستراتيجية ذات الصلة على المستوى الذي يتجاوز الحدود الوطنية عن طريق برنامج العمل الذي اعتمده اليونيب لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، رهناً بتوافر الموارد. وسوف يتم في كل من الأولويات الموضوعية الشاملة الست، إجراء تقديرات علمية وأنشطة للإنذار المبكر على المستويات العالمية أو الإقليمية أو دون الإقليمية، كما جاء في مشروع برنامج العمل للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويقدم الجدول ٤ التكاليف التقديرية بملايين دولارات الولايات المتحدة لتنفيذ خمسة مكونات وظيفية من مكونات الاستراتيجية، والتي أدرجت بالفعل في برنامج العمل للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ استناداً إلى النواتج وتقديرات الميزانية (وتشمل الموظفين، والنفقات العامة والأنشطة) التي قدمت إلى المجلس/المنتدى في الوثيقة UNEP/GC.25/12.

الجدول ٤

التكلفة التقديرية لتنفيذ استراتيجية المراقبة البيئية في إطار برنامج عمل اليونيب للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

مجال مكون البرنامج الفرعي	تغير المناخ	الكوارث والصراعات	إدارة النظام الأيكولوجي	إدارة البيئة	المواد الضارة والنفايات الخطرة	كفاءة استخدام الموارد	المجموع
بناء القدرات ودعم التكنولوجيا	٤,٧	٣,٣	٥,٠	١٤,٤	٣,٤	٢,٠	٣٢,٨
التقييم	٤,٧	٣,٨	٥,٧	١٢,٩	٢,٢	٤,٠	٣٣,٣
الإنذار المبكر والرصد والمراقبة	٤,٧	٢,٩	٤,٤	٤,٨	١,١	٢,٠	١٩,٩
المؤشرات البيئية ودعم البيانات وتقاسم المعلومات	٢,٣	٣,٣	٥,٠	٧,٢	٢,٢	٤,٠	٢٤,٠
الربط الشبكي والشراكات	٣,١	١,٠	١,٩	٤,٨	٢,٢	١,٣	١٣,٣
المجاميع	١٩,٥	١٤,٣	٢١,٠	٤٤,١	١١,١	١٣,٣	١٢٣,٣
المجموع الكلي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١	١٢٣,٣						

٧١ - وسوف تنفذ الاستراتيجية بصورة تدريجية من خلال برامج العمل المعتمدة. وسوف يكون معدل تنفيذ الاستراتيجية رهناً بمضمون برامج العمل المعتمدة وتوافر الأموال. ومن المأمول أن تعمل استراتيجية موجهة ومتعددة السنوات ومعتمدة حكومياً ودولياً على اجتذاب مزيد من الاستثمارات في صندوق البيئة، مما يمكن من تحقيق الغايات قبل موعدها المقرر. وقد يرغب المجلس/المنتدى في مطالبة البلدان والشركاء والمؤسسات المالية بالمساهمة في تنفيذ الاستراتيجية.
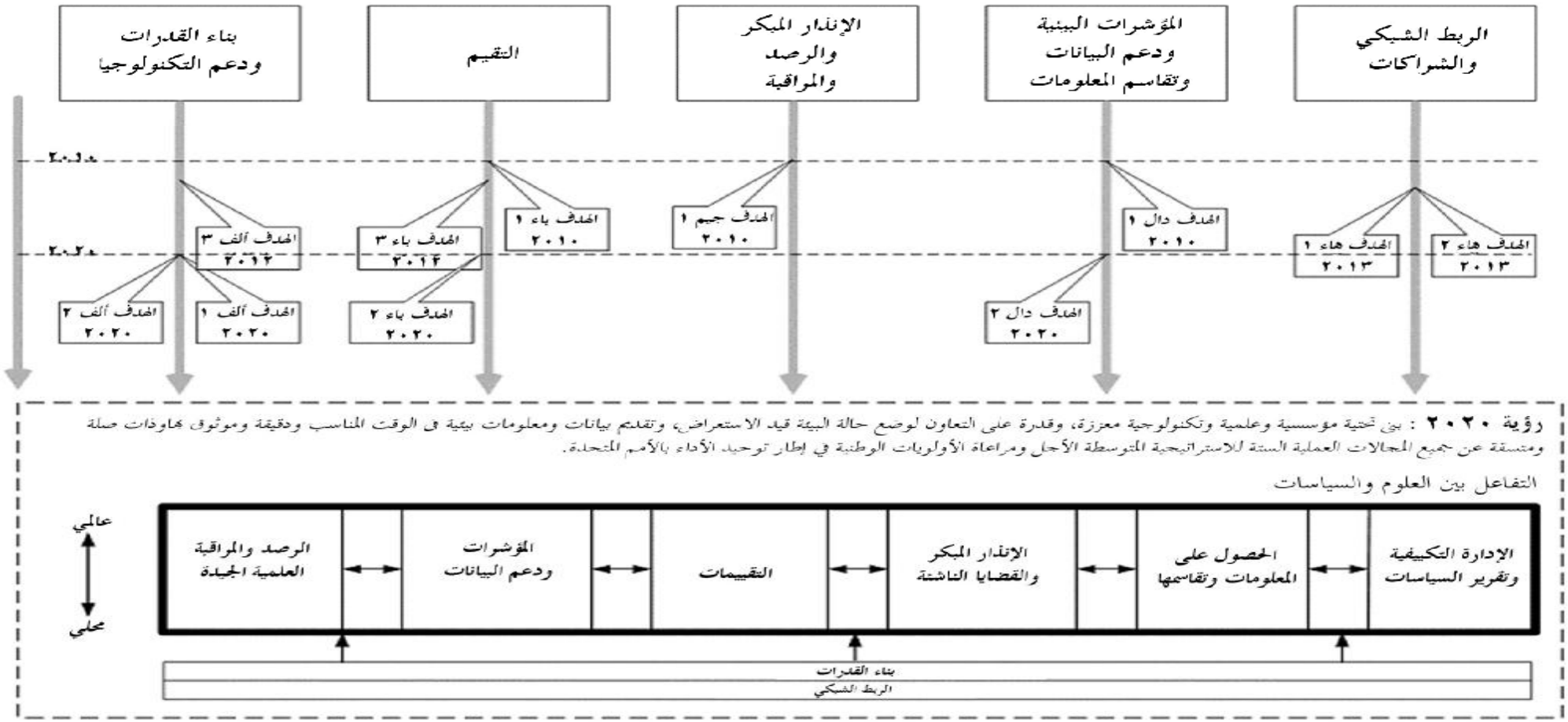
استراتيجية المراقبة البيئية